

كلمة سعادة السفير/ أحمد رشيد خطابي

الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الإعلام والاتصال

الاجتماع الثاني

لفريق التفاوض مع شركات الإعلام الدولية

---

(الرياض: 18 يوليو 2024)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي، في البداية، ان اتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان لوزارة الإعلام بالمملكة العربية السعودية على حسن الاستقبال وكرم الوفادة المعهودة والاستعدادات الجيدة لاحتضان هذا الاجتماع الذي يدرك الجميع مدى أهميته للدفع بالجهود الرامية لتأسيس موقف تفاوضي عربي فاعل في التعامل مع الشركات الإعلامية الدولية.

فهذا الاجتماع يندرج، للتذكير، في سياق السعي لبلورة رؤية تفاوضية موحدة ومنسجمة مع كبريات هذه الشركات في بعدها المالي تطبيقا للقرار رقم 533 الصادر عن الدورة 53 لمجلس وزراء الإعلام التي انعقدت بالرباط في يونيو 2023 بالعمل على سرعة تفعيل آلية لفرض وتطبيق الضريبة الرقمية على هذه الشركات بحد أدنى 15 في المائة للاستفادة من المداخل التي تجنيها في المنطقة العربية من المبيعات والإعلانات .

كما تتوخى هذه الرؤية حماية المحتوى الإعلامي العربي وفي صلبه الدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية بأبعادها المتعددة بما في ذلك في بعدها الإعلامي وحماية الحقوق الرقمية الفلسطينية في ظل الممارسات المجحفة في حق الصحفيين والمدونين والمؤثرين من تضيق وحذف وحجب ومنع والتي تفاقت مع تواصل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة والاقترحات المتكررة بالضفة الغربية.

فنحن مطالبون، والحالة هذه، بجهد خلاق لتنفيذ هذا التوجه الاستراتيجي الذي يجسد ارادة جماعية قوية وواضحة للانخراط الواثق في مجتمع المعرفة والاتصال، وحماية المصالح الرقمية العربية، ومناهضة خطاب الارهاب والكراهية والتمييز صونا لقيمتنا الروحية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية

منوهاً، بهذه المناسبة، بالعمل المقدر للفريق وما تحلى به من جدية ومسؤولية في وضع توصيات مهمة خلال الاجتماع الأول المنعقد بعمّان في أواخر أغسطس الماضي مما ساهم في قطع مرحلة متقدمة استعداداً لإطلاق هذه العملية التفاوضية.

تلك التوصيات التي تظل نتاج الملاحظات والمقترحات البناءة للدول الأعضاء وحرصها على إثراء الأرضية القيمة المقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية، واتحاد الإذاعات العربية، حول كفاءات التعامل مع هذه الشركات في أفق استشراف إطار تعاقدى منصف وآمن ومتوازن استناداً بالنماذج الإقليمية المماثلة ولا سيما تجربة الاتحاد الأوروبي مع صدور القانون الأوروبي للخدمات الرقمية.

وغير خاف عليكم ان هذه التوصيات أكدت ضرورة وضع جدول زمني متدرج للتنفيذ وتجميع المعطيات والبيانات التقنية الخاصة بالدول الأعضاء، والاستعانة بذوي الكفاءة في هذا المجال بما في ذلك عند الاقتضاء بمكتب خبرة متخصص لضمان تيسير إنجاز المهمة الموكلة للفريق في أحسن الظروف وأفضل الأجل الممكنة .

ولي اليقين، أن الأجنحة التي أعدتها وزارة الاعلام الموقرة ستتيح فتح نقاش معمق وتنظيم أورش عمل وتقديم عروض حول الواقع الرقمي العربي، والنموذج الرقمي الاوروبي مما سيضفي طابعا عمليا على هذا الاجتماع الرفيع الذي نتطلع أن تكون توصياته، ونحن في رحاب هذا البلد الناهض الذي يعيش على إيقاع توجهات تنموية طموحة بما فيها تحقيق تحولات اعلامية غير مسبوقه، خطوة نوعية وداعمة لمسيرة العمل الإعلامي العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته